والصحف، والمجلات، ودور النشر، ومراكز التوزيع والمكتبات، وشركات الانتاج السينمائي، الخ. وعلى سبيل المثال، يمتلك الصهيونيون ستاً وعشرين شركة تجارية من أصل أكبر خمسين شركة تجارية اميركية، حققت العام ١٩٧٢ نسبة أرباح بلغت ٦٠ بالمئة من مجمل أرباح الشركات التجارية في البلاد. ويسيطر الصهيونيون على سبع شركات من أصل اثنتي عشرة شركة كبرى عاملة في قطاع المعادن غير الحديدية، ويملكون ثمانٍ من اصل سبع وعشرين شركة كبرى في قطاع الصناعات الكيميائية المركبة، وثلاث عشرة شركة من أصل ست وعشرين شركة كبرى في قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، ويسيطرون على سبع شركات كبرى من أصل عشر في قطاع النسيج والالبسة، وعلى شركتين من أصل عشر في قطاع الكيمياء الاساسية، وعلى أربع شركات كبرى من أصل عشرين شركة في قطاع النفط، تبلغ مبيعاتها، في المتوسط، نسبة ثلاث عشرة بالمئة من مجمل مبيعات هذا القطاع. وللرأسمال الصهيوني عشرة بالمئة من مجمل الرأسمال المستثمر في قطاعات صناعة الورق والخشب والزجاج والتبغ[٢٣]. وبلغ حجم أعمال الشركات الصناعية التابعة لكتلة «وول ستريت»، في العام ١٩٧٢، ١٣٤,٦٥٥ مليون دولار، في حين بلغت مبيعات الشركات الصهيونية غير التابعة لكتلة «وول ستريت» ـ وهي شركات يسيطر عليها صهيونيون مستقلون، ومجموعة شركات (بفرلي هلز) الصهيونية في كاليفورنيا ـ في العام عينه، ٩٩,٨٨٨ مليون دولار. ويوجد في أيدي ست مجموعات صهيونية للتمويل المصرفي ٢٣ بالمئة من أسهم الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة الاميركية. ويحتل ممثلو هؤلاء ١٥ بالمئة من وظائف مديري ألف اتحاد احتكاري في البلاد. وهناك ١٦٥ اتحاد احتكاري اميركي لانتاج السلاح يخضع ١٥٨ منها لمجال نفوذ الصهيونية. ويسيطر الاخوان (لازار) ضمن قيادة «اللجنة اليهودية الاميركية» على شركة لوكهيد للطيران. ويسيطر الصهيونيون على الاتحاد الاحتكاري «داينامكس» الذي ينتج الصواريخ الباليستية، والصواريخ المجنّحة، والقوّاصات الذرية، والقاذفات الاستراتيجية[٢٤].

وبقدر ما يتعلّق الامر في بحثنا، يمكن الاشارة الى ان ملكية وسائط الاعلام تعود، في الغالب، الى الكتل الاقتصادية الكبرى، وان هذه الكتل تتصرف على أساس ان لكل كتلة مجموعة هائلة من وسائط الاعلام الجماهيري، كاستثمار مالي، وادارة سياسية وفكرية. وغالباً ما تلجأ هذه الكتل الى شراء والسيطرة على اجهزة الاعلام عبر الشركات الصناعية أو التجارية الاصغر التابعة لها. وهذا من العوامل التي تضفي تعقيداً اضافياً على طابع ملكية وسائط الاعلام، ولن يعود القرار، في نهاية المطاف، بصدد سياساتها، وعمّا اذا كانت مختلطة، ونسب الاسهم التي يتمتّع بها كل طرف، وأي طرف هو الذي يملك الاغلبية المطلقة من الاسهم ويحق له ادارة الصحيفة أو المجلة أو الاذاعة أو محطة التلفزيون، الخ. ففي كتابه «وسائط الاعلام والمعلومات والامبراطورية الاميركية»، الصادر في العام ١٩٧٠، قال البروفيسور الاميركي، شيلر: «كل الوسائط التكنيكية لنشر المعلومات الاكثر ضخامة تبدو، في الولايات المتحدة الاميركية، تحت تصرّف المجمع الصناعي ـ الحربي وبدون مراقبة»[٢٥]. وحسب صحيفة «لوموند» الفرنسية، فان ما بين ٢٥٠ الى ٣٠٠ رأسمالي صهيوني من خارج الكيان، يضاف اليهم ما بين ٤٠٠ الى ٥٠٠ من داخل الكيان يجتمعون، سنوياً، في القدس، يملكون رؤوس أموال تعادل ميزانية أربعة بلدان في اوروبا الغربية[٢٦]. بيد ان المركز المالي الاول للصهيونية العالمية يستقر في الولايات المتحدة الاميركية، ويوجّه نشاطات التجمّعات الصهيونية في ٦٥ بلداً بالاشتراك مع اسرائيل[٢٧]؛ ممّا جعل «دخل اليهود الاميركيين يزيد بمقدار ٤٠ الى ٥٠ بالمئة عن دخل جميع المجموعات السلالية الاخرى في الولايات المتحدة الاميركية»[٢٨].

ومن العوامل الاضافية في قوة رأس المال المالي الصهيوني في الولايات المتحدة الاميركية،